

رؤية اللقاء الوطني الديمقراطي في سوريا

ليس في عالم اليوم مجتمع (مدني) نقي ومتجانس إثنيًا أو دينيًا أو مذهبيًا؛ ومجتمعنا السوري ليس استثناء. ويعلمنا تاريخ مختلف الأمم والشعوب المتقدمة أن الوحدة الوطنية إنما تتجلى في المجالين السياسي والحقوقى، الأول تعبر عنه الدولة الحديثة (الجمهورية)، بما هي فضاء عام مشترك بين جميع مواطناتها ومواطنيها وبين جميع الفئات الاجتماعية بالتساوي، إثنية كانت هذه الفئات والجماعات أم دينية أم مذهبية أم طبقية. والثاني يعبر عنه الدستور، الذي تضمنها مؤسسة تشريعية تنتخب انتخاباً صحيحاً بصفة دورية، وقضاء مستقل استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية. ولا تقيد في بناء الوحدة الوطنية، لا عمليات الصهر والتنويب والتمثل، بالإكراه والقسر، ولا عمليات الإقصاء والاستبعاد والتهميش، على نحو ما جرى في بلادنا منذ نحو نصف قرن، وعانينا منه، نحن الكرد السوريين، أشد المعاناة وأقساها، وعانت منه كذلك جماعات سورية أخرى.

وعلى الرغم من ذلك، لا نزال نعتقد أن الروابط الوطنية التي أنتجتها تجربة تاريخية مشتركة يناهز عمرها قرناً من الزمن، وعززها الكفاح من أجل الاستقلال ومناهضة الدكتاتورية والنظام الشمولي التسلطي الذي أقامته الشوفينية القومية العربية، وانتهى إلى حرب مفتوحة على الشعب وعلى القيم الوطنية والإنسانية، كما عززها الكفاح من أجل المساواة والحرية والعدالة، لا نزال نعتقد أن هذه الروابط جعلت من الكرد السوريين جزءاً من النسيج الوطني السوري وإن القضية الكردية في سورية قضية وطنية سورية من الدرجة الأولى مبدأ ومآلاً، على قاعدة الحقوق المتساوية، أسوة بغيرنا من السوريين.

فالكردية، في نظرنا، كالعروبة في نظر الديمقراطيين العرب فضاء ثقافي مشترك بين الكرد أينما وجدوا ومفتوح على الثقافات الأخرى وعلى القيم الانسانية العامة. هذا الفضاء الثقافي المشترك لا يحتم قيام دولة كردية واحدة (نقية عرقياً)، مثلما لا يحتم الفضاء الثقافي العربي المشترك بين العرب، أينما وجدوا، قيام دولة عربية واحدة (نقية عرقياً) أيضاً، ما يعني أن حل القضية الكردية في سورية قد يكون مختلفاً عن حلها في العراق أو تركيا أو إيران.

لذلك كانت الحركة السياسية الكردية في سورية تصر على أنها جزء من الحركة الوطنية السورية، وأن الكرد السوريين جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني السوري، ولا يخلو الأمر من متطرفين هنا وهناك. وفي جميع الأحوال، إن حق تقرير المصير للكرد السوريين ليس منوطاً بهذا الحزب (القومي) أو ذاك ولا حكراً عليه، بل بإرادة الكرد السوريين جميعاً، مثلما حق تقرير المصير العرب السوريين ليس منوطاً بهذا الحزب (القومي) أو ذاك ولا حكراً عليه، بل بإرادة العرب السوريين جميعاً. فليس بوسع أحد أن يعيد التاريخ إلى الوراء، ويبدأ من الصفر. المواطنة والوطنية اختيار سياسي وأخلاقي حر للأفراد والجماعات على السواء، ولكنها اختيار حر للأفراد أولاً وأساساً.

وإذ نعتقد أن المواطنة جملة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتساوية تقابلها واجبات أخلاقية والتزامات قانونية، نعتقد أن هذه الحقوق هي حقوق أفراد وحقوق جماعات، والثانية مؤسسة على الأولى، ومن ثم فإن المساواة بين الأفراد، مواطني الدولة، تقتضي المساواة بين الجماعات الإثنية والدينية والمذهبية، بغض النظر عن عدد أفراد كل منها، لأن كثرة العدد أو قلته لا تضيف شيئاً إلى ماهية أي من هذه الجماعات ولا تنقص منها شيئاً، ولا تنتج منها أي نتيجة سياسية، إلا إذا كان هناك من يعتقد أن السياسة استثمار في الكم الإثني أو الديني أو المذهبي، لإعادة إنتاج مبدأ الغلبة والقهر و"حق الأقوى" أو الأكثر عدداً، وهو ذاته مبدأ العصبية، الذي يحمل جرثومة الاستبداد، ويتناقض على طول الخط مع مبادئ العقد الاجتماعي والتشارك الحر.

حري بنا نحن السوريين، المعنيين بالأمر، من مثقفين وسياسيين وفاعلين اجتماعيين، (ذكوراً وإناثاً) أن نبحث بقدر ما نستطيع من الموضوعية والشعور بالمسؤولية الوطنية عن العوامل الموضوعية والذاتية التي أوصلت بلدنا سوريا إلى حال من الاستبداد والفساد وتهتك النسيج الوطني، ناهيك عن الإفكار والتمهيش والتمييز بين السوريين على أساس العرق واللغة والدين والمذهب والجنس... وأن نكشف سر الأيديولوجيات ما فوق الوطنية والممارسات ما دون الوطنية، من دون أن نلقي بالمسؤولية كلها على جهة واحدة، داخلية أو خارجية، لأننا جميعاً في مركب واحد، إن غرق نغرق معاً وإن نجا ننجو معاً.

نعتقد، في هذا الصدد، أن العصبية، الكبرى أو المحورية، كالعصبية "القومية" أو الدينية أو المذهبية، والعصبية الصغرى أو الفرعية، كالعائلية والعشائرية... من أهم هذه العوامل وأكثرها تأثيراً، وأنها كانت ولا تزال عقبة في طريق التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع مدني حديث، مثلما هي عقبة في طريق بناء الجمهورية السورية دولة وطنية حديثة لجميع مواطنيها بالتساوي. ولعل أخطر ما في العصبية كان ولا يزال ممارستها في الحقل السياسي، الذي يفترض أنه حقل عام مشترك بين جميع السوريين بالتساوي. فالعصبية بيئة مواتية لإنتاج الاستبداد وإعادة إنتاجه، من حيث هي إنكار وتكرار لإنسانية الفرد وحرية، وتكرر للآخر المختلف وإنكار لحقوقه وهدر لكرامته الإنسانية.

إن منطق العصبية وممارستها في الحقل السياسي كانا في أساس نشوء أحزاب ومنظمات "قومية" وأحزاب دينية أو مذهبية تحولت إلى نوع من عصبية "حديثة" أسهمت في تعميق خطوط الفصل بين المنتمين إلى هذه الإثنيات والأديان والمذاهب. فلا فرق في المبدأ والأساس بين الأحزاب القومية والأحزاب الدينية أو المذهبية. فإنه مما يدعو إلى الأسى أن مفهوم العصبية الخلدوني لا يزال مفتاحاً لفهم أوضاعنا الاجتماعية والسياسية، على الرغم من مظاهر الحداثة السطحية والهشة في هذا القطاع أو ذاك.

في ضوء ما تقدم نتطلع إلى إنتاج تنظيمات اجتماعية وسياسية حديثة لا تقوم على أسس أيديولوجية، عقائدية، عرقية أو دينية أو مذهبية، بل على أساس برامج وطنية وتنافس سلمي خلاق فيما بينها على تقديم ما هو أفضل للوطن والمواطن، تنظيمات اجتماعية وسياسية يدافع فيها العرب، بصفتهم الأكثر عدداً، عن حقوق الأكراد أو الأثوريين أو الأرمن أو الشركس أو التركمان أو غيرهم، مثلما يدافع هؤلاء أنفسهم عن حقوقهم. فلا نزال نرى أن على الأكثرية الإثنية أو الدينية أو المذهبية مسؤولية تاريخية، سياسية وأخلاقية، في تحقيق الاندماج الوطني واستيلاد الوطنية السورية مما هو مشترك بين الأفراد المختلفين والجماعات المختلفة.

على هذه الأسس أو المبادئ العامة يتوجه اللقاء الوطني الديمقراطي في سوريا إلى جميع القوى والفعاليات الاجتماعية والسياسية في سوريا بالدعوة إلى حوار مفتوح للتوافق على أسس فكرية وسياسية وأخلاقية لعقد اجتماعي وسياسي وأخلاقي جديد قوامه حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطنة الحقة المشروطة بالقانون والمسؤولية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

لقد انتهج الحزب الديمقراطي الكردي، الذي تأسس عام 1957 والذي انبثقت منه معظم التشكيلات السياسية الكورية الراهنة، إن لم نقل كلها، وتشكل في فضائه وعي المثقفين والسياسيين الكرد، تبنى النضال السياسي الديمقراطي السلمي لإحقاق الحقوق المدنية والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للكرد السوريين، على نحو يضمنه الدستور والقانون، ولم يتجاوز حقيقة انتائهم الوطني السوري الذي ترجمته ممارستهم العملية في الدفاع عن استقلال سوريا وسيادتها ووحدة شعبها وأرضها، منذ أن نشأ الكيان السوري، بعد الحرب العالمية الأولى، ولا تزال الحركة الثقافية والسياسية الكردية على هذا النهج حتى اليوم، على الرغم من الاتهامات التي وجهت إليها والممارسات العنصرية التي جعلت الأكراد يشعرون بالغربة في وطنهم والغربة عنه.

وبدلاً من تفهم القضية الكردية، على أنها مسألة وطنية، والعمل على حلها حلاً ديمقراطياً يستند إلى مقتضيات الاندماج الوطني والسرعة العالمية لحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الملحق بها، لجأت الحكومات المتعاقبة على دفة الحكم إلى سياسات تمييزية وقهرية ترمي إلى طمس الهوية الكردية والتكرار لحقوق الكرد جماعة وأفراداً. وللسنا في معرض التذكير بهذه السياسات

التي بات بعضها معروفاً للخاصة والعامة.

ناضلت الحركة السياسية الكردية، منذ تأسيسها، مع القوى الديمقراطية على الساحة الوطنية ضد جميع أشكال الاضطهاد والتمييز العنصري وضد الدكتاتورية وضد نظام الاستبداد الشمولي، لتحقيق نظام ديمقراطي تعددي تداولي يضمن الحقوق القومية المشروعة لجميع مكونات الشعب السوري. ولم يتخلف الكرد عن أي نشاط أو حراك وطني سوري، لأنهم يعتبرون القضية الكردية قضية وطنية بامتياز. وقد تبلور هذا التفاعل في أشكال مختلفة من ائتلافات أو تحالفات مع القوى الوطنية السورية المعارضة. ومن هنا جاء الموقف الموضوعي والواقعي للكرد السوريين باتخاذ موقف واضح وصريح لا بالوقوف إلى جانب الحراك الثوري في سوريا، بل باعتبار الكرد جزءاً مهماً منه.

على هذه المبادئ والحيثيات التقت إرادة فعاليات سياسية وثقافية واجتماعية كردية مستقلة من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية على تقديم هذه الرؤية للعمل الوطني بشفافية ووضوح لا يحتملان اللبس، لا بهدف تأسيس حزب سياسي أو بديل لأي مكون، بل بدافع الحرص على مصلحة الكرد السوريين في إطار المصلحة الوطنية السورية.

ومن موقع المسؤولية التاريخية نرى أن على كل فرد سوري يجد في نفسه الكفاءة ألا يدخر جهداً في هذه المرحلة الخطيرة والحساسة من أجل بناء الجمهورية السورية الحديثة.

وبعد مناقشات مستفيضة للحقائق المستنبطة من الواقع توصل المجتمعون إلى رؤية مشتركة من أجل بناء شراكة وطنية فاعلة وقائمة على تعددية سياسية وفق الأهداف الآتية:

- 1- العمل الجاد، في جميع المجالات، من أجل الانتقال الى نظام ديمقراطي برلماني تعددي.
- 2- تحقيق مبدأ فصل السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية والتأكيد على استقلالية القضاء.
- 3- ضمان حقوق المواطنة لجميع مكونات المجتمع السوري بلا استثناء أو تمييز على أساس القومية أو الدين أو المذهب أو الجنس بما يحقق تكافؤ الفرص حسب الكفاءات لا حسب الولاءات.
- 4- اعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية الديمقراطية في البلاد وأي حل للقضية الكردية في سوريا يبقى ناقصاً ما لم يضمن حقوق جميع مكونات الشعب السوري.
- 5- الإقرار الدستوري بالحقوق القومية الكردية وفق الاعراف والمواثيق والقواعد الدولية والاعتراف بالهوية القومية الكردية كقومية أصيلة واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في البلاد والاهتمام بتطويرها وتنميتها من خلال المدارس والمعاهد والجامعات والمراكز الثقافية ومراكز الأبحاث والدراسات الخاصة والرسمية.
- 6- إلغاء جميع المراسيم والقوانين والقرارات الاستثنائية المتخذة ونتائج السياسات التمييزية ضد الكرد أو غيرهم من الجماعات القومية وإزالة آثار ما وقع عليها من الغبن جراء السياسات الاستثنائية وتعويض من لحقت بهم أضرار .
- 7- الإقرار الدستوري بحق جميع مكونات الشعب السوري في ممارسة ثقافتها القومية والدينية واحترام حقوق الانسان والمواطن.
- 8- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لثروات البلاد بين مختلف المناطق .
- 9- تحقيق المساواة دستوريا بين المرأة والرجل وحماية الطفولة والأمومة ورعايتهما .
- 10- الارتقاء بمستوى التعليم بكافة مراحله وتحرير المناهج الدراسية وإبعاده عن الاستغلال السياسي وتطويره على أسس علمية وفق المعايير العلمية الحديثة وتأهيل العاملين فيه .
- 11- الاهتمام بجيل الشباب وتوفير المناخات والشروط المادية والمعنوية الملائمة لتجميع طاقاتهم وإبداعاتهم وتوظيفها في خدمة الوطن وتنميته البشرية والإنسانية.
- 12- الحرص الشديد على صون السلم الأهلي ونبذ ثقافة العنف والتطرف واحترام خصوصية جميع أطراف المجتمع السوري العرقية والدينية والمذهبية.

13- العمل على توحيد طاقات المعارضة حول استراتيجية تلقى القبول لدى الجميع بانتهاج مبدأ الحوار البناء والمصارحة والمكاشفة.

إننا إذ نطرح هذه الرؤية، بالخطوط العامة، إنما نطرحها لحوار وطني يستهدي بأهداف الثورة السورية السلمية ويصب في تعزيز محتواها الوطني الديمقراطي، لبناء عقد اجتماعي جديد، يحفظ أمانة الدماء والأرواح البريئة التي أزهقها الطغيان ويضع حداً لمعاناة شعبنا السوري من الاستبداد والفساد.

عرض أقل